مصدر حكومي: نسعى لتقليص التعاون مع الأميركان

كشف مصدر مقرب من الحكومة العراقية، الخميس، عن سعي الأخيرة تقليص مساحة تعاونها مع الولايات المتحدة الامريكية الى أدنى حد ممكن.
وقال المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه لـ"شفق نيوز" ان "الحكومة العراقية تعمل على تقليص مساحة التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية الى أدنى حد ممكن، وقد بدأت فعلا من خلال انهاء عقد وزارة الداخلية مع امريكا لتدريب الشرطة العراقية".

□ بغداد / المدى

وأوضح ان "الشعب العراقي لا يحبذ فكرة تعاون العراق مع الولايات المتحدة الامريكية والحكومة تتحرك وفقا لرغبة الشعب العراقي".
وتابع ان "العراق لم يعد بحاجة الى اي تعاون وهو قادر من دون الولايات المتحدة الامريكية على السير قدما نحو البناء والتطوير".
وكشفت لجنة أمريكية لتدقيق الحسابات في برنامج إعادة إعمار العراق أن حوالي مئتي مليون دولار تم هدرها في برنامج تدريب الشرطة العراقية الذي قالت اللجنة إن السلطات العراقية لا تحتاجه ولم تعبر أبدا عن رغبتها فيه.
وقال تقرير صادر عن المفتش العام لبرنامج إعادة إعمار العراق إن المحققين كشفوا أن السفارة الأمريكية في بغداد لم تحصل على أي تعهد خطي بهذا الخصوص من السلطات العراقية التي تقبلت الأمر بفتور حسب المفتشين.
وأضاف التقرير أن السفارة تخطط لنقل كلية الشرطة التي كلف بناؤها ١٠٨ ملايين دولار إلى العراقيين مع نهاية العام الحالي، بالإضافة إلى عزمها إيقاف برنامج التدريب بمدينة البصرة في جنوب العراق بعد أن كلّف ٩٨ مليون دولار، وخفض عدد المستشارين من ٣٥٠ مستشارا إلى ٣٦ فقط.
ووقع العراق والولايات المتحدة، خلال عام ٢٠٠٨، اتفاقية الإطار الستراتيجية لدعم الوزارات والوكالات العراقية في الانتقال من الشراكة الستراتيجية مع جمهورية العراق إلى مجالات اقتصادية ودبلوماسية وثقافية وأمنية، تستند إلى اتفاقية الإطار الستراتيجي وتقليص عدد فرق إعادة الإعمار في المحافظات، فضلا عن توفير مهمة مستدامة لحكم القانون بما فيه برنامج تطوير الشرطة والانتهاء من أعمال التنسيق والإشراف والتقرير لصندوق العراق للإغاثة وإعادة الإعمار.
وكان المتحدث الرسمي باسم سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد مايكل مكلالين اكد ، في وقت سابق، إن إتفاقية الإطار الستراتيجي تمثل الإطار العام الذي يشمل العلاقات الثنائية مابين الولايات المتحدة والعراق والمتضمن عدة مجالات للتعاون مابين الطرفين.
يذكر ان التيار الصدري بزعامة مقتدى الصدر اعلن في وقت سابق رفضه لاتفاقية التعاون الستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية
من جانب آخر اكدت رئاسة مجلس النواب، الخميس، حرصها على الاستمرار بعقد الجلسات اليومية للبرلمان لاداء مهامه التشريعية والرقابية، فيما ابدت السفارة الامريكية استعدادها لدعم جهود مجلس النواب.
وقال النائب الثاني لرئيس مجلس النواب عارف طيفور في بيان تلقت "شفق نيوز" نسخة منه إن "البرلمان عازم على الاستمرار بالرغم من وجود مشاكل وخلافات سياسية".
واوضح طيفور أن "البرلمان عازم على الاستمرار ويعقد جلساته اليومية في هذه الأيام حرصا منه لأداء مهامه التشريعية والرقابية بالرغم من وجود مشاكل وخلافات بين الكتل والقوى السياسية".
وبين طيفور أن "مجلس النواب بصدد التصويت على قوانين مهمة وجاهزة منها قانون المفوضية المستقلة للانتخابات بالأضافة الى قانون المحكمة الأتحادية ومجلس القضاء الأعلى وعمل اللجان مستمر".
من جهتها نقلت نائبة القنصل السياسي الجديد في السفارة الأمريكية كرستين لوسن في لقائها مع نائب رئيس مجلس النواب عارف طيفور "أهتمام الولايات المتحدة الأمريكية وأستعدادها لدعم جهود مجلس النواب".
واضافت كرستين أن "البيت الأبيض يتابع بحرص كبير مايدور في المشهد العراقي ويطمح لأن ينجح الساسة في حل مشاكلهم عبر الحوار والتفاوض".
يذكر ان مجلس النواب بدأ جلسات فصله التشريعي الثالث في، ٢٣ حزيران الماضي، بعقد الجلسة الاولى من الفصل التشريعي الثالث بمناقشة ودراسة قانون المحكمة الاتحادية و مجلس القضاء الاعلى وقانون وزارة المرأة وشؤون الاسرة وقانون البذور والتقاوى ورسم الطابع.

دمشق تقدم قائمة بأسماء عناصر مسلحة يتسللون إلى العراق

القاعدة تخطط لإطلاق سراح قياداتها المعتقلين في سجون بغداد

□ بغداد / المدى

كشف مصدر امني مطلع عن ان القوات الامنية وضعت اليد على اكبر مخطط ينفذه تنظيم القاعدة في العراق لإطلاق سراح المعتقلين من قياداته عبر تنفيذ هجمات مباشرة على مقار اعتقالهم عبر هجمات منسقة وفق معلومات مسبقة وخطط مدروسة.
وقال المصدر إن "القوات الامنية وضعت اليد على مخطط لتنظيم القاعدة يهدف الى القيام بعمليات انتحارية نوعية تستهدف سجون محددة تضم قيادات من الصف الاول لتنظيم القاعدة تم اعتقالهم في اوقات سابقة بهدف اطلاق سراحهم".
واوضح المصدر أن "تعليمات مشددة صدرت من القيادة العليا على خلفية حادثة اقتحام مديرية مكافحة الارهاب امس الاول في منطقة الكرادة ببغداد والتي اريد من خلالها استهداف السجن وتحرير المعتقلين من القاعدة".
واضاف أن "الهجوم الذي نفذ امس على سجن التاجي كان نوعيا ولكن القوات الامنية كانت قد استعدت له مسبقا لذا تم احباطه".
ويتوقع مسؤولون عراقيون ان يكون استهداف السجون هو مخطط مكمل للدعوة التي وجهها تنظيم القاعدة للشباب للجهاد في العراق مجددا.
ويقولون ايضا ان العديد من قيادات تنظيم القاعدة معتقلون حاليا ويخضعون لإجراءات امنية مشددة قادت الى قطع علاقاتهم مع ما يدور في خارج السجون بعدما كان البعض منهم يقود الاعمال المسلحة عبر هواتف نقالة.
من جانب آخر كشف قيادي في حزب الدعوة الذي يتزعمه رئيس الحكومة نوري المالكي عن ان الجانب السوري كشف للجانب العراقي بعض الاسماء الخارجة على القانون والتي ترغب بدخول العراق.
وقال القيادي والذي رفض الكشف عن اسمه، ان "الحكومة السورية سلّمت السفارة العراقية في دمشق قائمة بأسماء عناصر جماعات مسلحة من جنسيات سورية و عربية مختلفة يبغون الدخول الى العراق"، مشيرا الى ان "القائمة تضم اسماء عناصر إرهابية من جنسيات مختلفة من المحتمل دخولهم إلى العراق في اي وقت".
واوضح المصدر ان "الغاية من هروب هؤلاء المسلحين الى الاراضي العراقية حسب تفسيرات الجانب السوري تعود الى تمكن الجيش النظامي السوري من السيطرة على بعض المناطق التي شهدت قتالا عنيفا في الايام الماضية بين الموالين والمعارضين للاسد".

برلماني يهدد وزارة الكهرباء وآخر يصف تصريحات مسؤوليها بـ "الاكاذيب"

□ بغداد / المدى

هدد النائب عن كتلة المواطن عبد الحسين عبطان، امس الخميس، مسؤولي وزارة الكهرباء بالاستجواب في مجلس النواب إذا لم تجهز النجف بالطاقة الكهربائية، مؤكداً أن ساعات تجهيز المحافظة هي ساعتين مقابل عشر ساعات قطع.
وقال عبطان خلال مؤتمر صحفي في عقده، امس في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "محافظة النجف مقدسة ويزورها مئات الآلاف من المواطنين فضلاً أنها محافظة زراعية"، مطالباً بـ"توفير الكهرباء للمحافظة لاسيما وأنها ستشهد مناسبات عديدة منها ليالي القدر واستشهاد أمير المؤمنين علي بن أبي طالب".
وأضاف عبطان أن "المحافظة تشهد عشر ساعات قطع وساعتين تجهيز فقط"، مهدداً مسؤولي وزارة الكهرباء بـ"الاستجواب في مجلس النواب إذا لم يتم تدارك الأمر".
وكان مجلس محافظة النجف أعلن، أمس الأربعاء (١ آب الحالي)، عن رفع دعوى قضائية ضد نائب رئيس الوزراء حسين الشهرستاني ووزير الكهرباء عبد الكريم عفتان بسبب "التردي الكبير" في واقع الكهرباء في المحافظة، مؤكدا أن القطع بلغ أكثر من ١٨ ساعة يومياً.
وكان مجلس محافظة النجف دعا في (١٢ أيار ٢٠١٢)، إلى مقاضاة المسؤولين عن التردي الذي يعاني منه ملف الكهرباء في البلاد، وفي حين حمل الكتل السياسية المشاركة في الحكومة مسؤولية الإخفاق في هذا الجانب، اقترح استحداث مجلس أعلى لمشاريع إنتاج الطاقة الكهربائية.
من جانبها اعلنت لجنة الطاقة النيابية، ، عن قيام وزير الكهرباء عبد الكريم عفتان، بمنع إرسال تقارير الوزارة اليومية الى مجلس النواب، وفيما عدت ما تصرح به الوزارة عن زيادة الإنتاج "اكاذيب"، طالبت الحكومة بمحاسبة المقصرين.
وقال النائب عدي عواد في مؤتمر عقده في مجلس النواب حضرته المدى إن "وزير الكهرباء اصدر أوامره الى مركز السيطرة في الوزارة بعدم ارسال التقارير اليومية الى مجلس النواب حتى لا يطلع النواب على نسب الانتاج".
ولفت إلى أن "معدلات الانتاج في شهر تموز كانت منخفضة قياساً لشهر حزيران التي بلغت ٤٧٣٥ ميغاواط"، مشيرا الى ان الوزير كان قد تعهد ان تصل الطاقة الى ٩٠٠٠ ميغا واط، في حين بلغ الانتاج في تموز ٧٢٠٠".
واضاف عواد، ان ذلك "يؤشر ضعفا في الاداء في حل المشكلة"، منتقدا الاداء الحكومي "مقابل ما تقوم به الوزارة من أكاذيب بشأن الارقام المعلنه للانتاج".
وقال عواد وهو نائب في كتلة الاحرار "لم نلحظ اي محاسبة من قبل الحكومة للتقصير المتعمد للوزارة".
وطالب هيئة رئاسة البرلمان بالتدخل "من اجل وضع حد لهذه الاعمال"، مبينا، ان "هيئة الرئاسة ستحدد اليوم الاربعاء في اجتماع لها موعدا لاستجواب الوزير".
وشهد الصيف الحالي شحة في تزويد المواطن بالكهرباء بعكس ما صرح به المسؤولون في الشتاء الماضي من وعود بشأن زيادة عدد ساعات التزود بالكهرباء، اذ كان وزير الكهرباء قد قال في شباط الماضي في تصريح صحفي، في اثناء زيارته للبصرة، ان العراق سيستغني بشكل نهائي عن استيراد الطاقة من دول الجوار بحلول العام ٢٠١٤، فيما أعلن نائب رئيس الوزراء لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني، في آذار الماضي، أن معدل الكهرباء سيرتفع خلال صيف العام ٢٠١٣ إلى ١٥ ألف ميغا واط، مما يؤدي إلى حصول اكتفاء ذاتي من الطاقة في عموم البلاد، مشيرا الى ان الطاقة الكهربائية المجهزة للمواطنين خلال الصيف الحالي ستصل إلى ٩٠٠٠ ميغاواط..
يشار الى ان محافظة البصرة، كانت قد شهدت خروج تظاهرات ليلية متواصلة مع حلول شهر رمضان الحالي وما زالت تفاعلاتها مستمرة للمطالبة بتحسين وضع الكهرباء وبقية الخدمات، وقد واجه رجال الشرطة المتظاهرين بإطلاق عيارات نارية لتفريق التظاهرة واحرق المتظاهرون إطارات السيارات في أحد الشوارع وقطعوه لساعات واعتقلت الشرطة عددا من الشباب المتظاهرين جرى اطلاق سراحهم فيما بعد
وأعلنت وزارة الكهرباء، مطلع شباط ٢٠١٢، أن أزمة الكهرباء ستحل بشكل كبير خلال العامين المقبلين، وفي حين توقعت أن يشهد واقع الطاقة تحسناً ملموساً في الصيف الحالي، أكدت إنجاز الربط النهائي لخط (قائم. تيم ٤٠٠ كي في) الذي تم بموجبه ربط منظومة الكهرباء الوطنية العراقية بمنظومة الكهرباء السورية تمهيداً لاستيراد الطاقة عبر الربط الثماني.
وسبق أن أطلق المعنيون بملف الكهرباء على مدى السنوات السابقة، الكثير من الوعود بشأن تحسن إمدادات هذه الطاقة والتقليل من ساعات القطع اليومية، دون أن يكون لها أثرها على أرض الواقع، لاسيما في ظل الزيادة المطردة في استهلاك الكهرباء والتوسع الطبيعي في نفوس السكان وما يلحقها من نمو مطرد في الوحدات السكنية.
يذكر أن العراق يعاني نقصا في الطاقة الكهربائية منذ بداية سنة ١٩٩٠، وازدادت ساعات تقنين التيار الكهربائي بعد ٢٠٠٣ في بغداد والمحافظات، بسبب قدم الكثير من المحطات بالإضافة إلى عمليات التخريب التي تعرضت لها المنشآت خلال السنوات الخمس الماضية، وعدم انجاز مشاريع من شأنها زيادة إنتاج الطاقة بما يتناسب مع معدلات الاستهلاك، مما أدى إلى زيادة ساعات انقطاع الكهرباء عن المواطنين إلى نحو عشرين ساعة يومياً لاسيما خلال أيام الصيف الحارة والشتاء الباردة، وبالتالي زيادة اعتماد الأهالي على المولدات

تفجير ساحة الاندلس يطيح مدير دائرة مكافحة الإرهاب

بعد عملية مكافحة الإرهاب مسلحون حاولوا اقتحام سجن التاجي

□ بغداد / المدى

أعلنت قيادة عمليات بغداد، امس الخميس، عن مقتل ثلاثة مسلحين باشتباك مسلح مع قوة أمنية أثناء محاولتهم اقتحام سجن الحوت شمال بغداد، مؤكدة أن القوة تمكنت من اعتقال بقية المهاجمين وتفجير ثلاث سيارات مفخخة تحت السيطرة وتفكيك رابعة تركها المسلحون عند بوابة السجن.
وقال المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد العقيد ضياء الوكيل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "قوة من الفرقة السادسة في الجيش العراقي ومساندة طيران الجيش وحراس سجن الحوت في قضاء التاجي، شمال بغداد، اشتبكت، مساء أمس الاول الاربعاء ، مع مسلحين مجهولين حاولوا اقتحام السجن، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من المهاجمين".
وأضاف الوكيل أن "القوة اعتقلت جميع المهاجمين، بعد مطاردتهم في البساتين القريبة من السجن"، مشيرا إلى أن "قوة من وحدة مكافحة المتفجرات في قيادة عمليات بغداد تمكنت من تفجير ثلاث سيارات مفخخة تحت السيطرة وتفكيك رابعة تركها المسلحون عند بوابة السجن".
وكان مصدر في الشرطة العراقية أفاد، أمس الأربعاء (١ آب ٢٠١٢)، بأن مسلحين مجهولين اقتحموا سجن الحوت في قضاء التاجي، شمال بغداد، بعد تفجير سيارة مفخخة وعبوة ناسفة عند بوابته، مما أسفر عن مقتل وإصابة عدد من حراس السجن.
ويأتي هذا الهجوم بعد أكثر من ٢٤ ساعة على قيام مسلحين مجهولين باقتحام مبنى مكافحة الإرهاب وسط بغداد، بعد استهدافه بسيارتين مفخختين أسفرتا عن مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٢٧ آخرين بجروح متفاوتة، فيما أعلنت وزارة الداخلية إن قواتها أحبطت الهجوم الذي كان يهدف لتهريب عناصر قيادية إرهابية محتجزين في المديرية، مؤكدة أن ٤٠ شخصا بينهم ستة انتحاريين سقطوا بين قتيل وجريح خلال العملية.
كما أعلن جهاز مكافحة الإرهاب بعد ساعات، عن تطهير مبنى مديرية مكافحة الإرهاب من المسلحين في هجوم استمر لخمس ساعات وأسفر عن مقتل ثمانية مسلحين وضبط خمسة أحزمة ناسفة.
يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات شهدت تصعيداً أمنياً منذ منتصف حزيران الماضي، أودى بحياة مئات من المواطنين، وجاء هذا التصعيد بالتزامن مع الأزمة بين الكتل السياسية، وحملة لتنظيم القاعدة خلال شهر رمضان لإعادة الزخم المعنوي لعناصره واستمداد غطاء ديني لعملياته الإجرامية.
من جانب اخر نشر موقع "ساحات التحرير" انباء تؤكد ان مكتب القائد العام للقوات المسلحة و رئيس الوزراء نوري المالكي، امر بتنحية مدير دائرة مكافحة الإرهاب اللواء عبد الحسين العامري والتحقيق معه على خلفية العملية التي تعرضت اليها المديرية بهجوم شنّه سبعة انتحاريين كان هدفهم إطلاق ٤٠٠ معتقل وسجين.
تنحية مدير دائرة مكافحة الارهاب اللواء عبد الحسين العامري الذي تسلم المنصب قبل شهور قليلة واحالته على التحقيق، جاءت بسبب ان الحادث كشف خرقاً امنياً كبيراً في الدائرة علماً ان العامري كان يشغل منصب مدير الإستخبارات في محافظة بغداد قبل نقله الى مكافحة الارهاب.
يذكر ان اغلب قادة التشكيلات العسكرية واعضاء القيادة العامة للقوات المسلحة هم من المشمولين بقرارات اجتثاث البعث غير ان المالكي منح الكثير منهم رتبا اعلى لضمان ولائهم الشخصي له.
ومن الاسباب الاولية التي ادت الى اقالة العامري، وجود خلل في التحصينات الامنية للدائرة الى جانب حاجة المنتسبين الى تدريب على فنون قتالية لاكسابهم المهارات. كما ان التحقيق الاولي كشف تعاون قادة في الدائرة مع جهات ارهابية.
وكانت الفرقة الحادية عشرة من الجيش العراقي او "الفرقة الذهبية" أحبطت هجوماً شنّه مسلحون على دائرة مكافحة الارهاب، بعد تفجير سيارتين مفخختين عند مدخل المبنى خلفتا نحو ٣٠ قتيلاً وجريحاً.
المسلحون السبعة كانوا يرتدون زي عناصر الشرطة حين ترجلوا من سيارة عقب تفجير سيارتين مفخختين، الاولى عند مدخل دائرة مكافحة الارهاب والثانية عند البوابة الخلفية، مستغلين انشغال الحرس في نقل الجرحى والقتلى.
كما كان المسلحون وضعوا أحزمة ناسفة على اجسادهم، وقتل ثلاثة منهم قبل تفجير أحزمتهم عند مدخل البناية فيما تمكن اربعة آخرون من الصعود الى الطابق الثاني محاولين الوصول الى الارهابيين المحتجزين في الطوابق العليا من المبنى لكن مواجهات جرت حتى وصول عناصر الفرقة الذهبية التي تمكنت من قتل الارهابيين الذين كانوا مدججين بالاسلحة والقنابل اليدوية ويرتدون أحزمة ناسفة تكفي لتفجير المبنى بالكامل.
من جانبه قال النائب عن ائتلاف العراقية خالد عبدالله العلواني أن المواطن العراقي بدأ يفقد ثقته بالأجهزة الأمنية نتيجة الخروقات الأمنية المتكررة والتي كان أخرها ما حصل من تفجيرات قبل يومين في هذا الشهر المبارك .
وبين العلواني في تصريح صحفيا مس الخميس : أن الانفلات الأمني والتفجيرات الأخيرة سببه فقدان الأجهزة الأمنية وقياداتها للحس الأمني الحقيقي الذي يستوجب منهم معرفة الخطر والتهديد قبل وقوعه ، مطالباً في الوقت نفسه بإجراء تغييرات في قيادات الألوية والفرق للجيش العراقي .
و تساءل لماذا لم يتم إلى حد الآن تعيين الوزراء الأمنيين ؟ وهل من المعقول أن تكون هناك حكومة شكلت قبل سنتين وهي بلا وزيري دفاع وداخلية ، مؤكداً ضرورة الإسراع بتعيين وزيري الدفاع والداخلية وإنهاء هذا الملف الذي يتعلق بحياة المواطن العراقي .
ولفت العلواني أن اللجان التحقيقية والرقابية المعنية بالملف الأمني والتي من بينها لجنة الأمن والدفاع النيابية لم تقدم إلى حد الآن تقارير واقعية عن الخروقات الأمنية السابقة والتي حصلت قبل فترة والتي كان على رأسها ما حصل في قضاء حديثة قبل ستة أشهر والتي راح ضحيتها أكثر من ٢٨ شهيداً من منتسبي طوارئ وشرطة القضاء نفسه